

Distr.: General
15 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٥٣ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٤ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار، وأن يواصل جمع ما لديها من آراء ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا تحليليا بهذا الشأن، مع تكرار التأكيد مرة أخرى على ضرورة تسليط الضوء على التدابير العملية والوقائية في هذا الصدد. وقد تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ردودا من حكومات الأرجنتين وبيلاروس والاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية على المذكرة الشفوية الصادرة عن المفوضية. ويتضمن التقرير موجزا لردّ الجمهورية العربية السورية. ولن يتضمن موجزات لردود الدول الثلاث الأخرى على اعتبار أنها قدمت استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٤ ولقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٢، وبالتالي فإن التقرير لا يتضمن سوى إشارة إلى هذه الردود. وسترد هذه الموجزات في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة عشرة عن الموضوع نفسه (A/HRC/15/43). ويتضمن هذا التقرير أيضا تحليلا موجزا لتلك الردود.

* A/65/50.



أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١٤ من القرار ١٧٠/٦٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار، وأن يواصل جمع ما لديها من آراء ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم تقريراً تحليلياً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، مع تكرار التأكيد مرة أخرى على التدابير العملية والوقائية في هذا الصدد.

٢ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، ووفقاً للفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٤، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلب معلومات إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. وحتى تاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، تلقت المفوضية ردوداً من حكومات الأرجنتين وبيلاروس والاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية. وترد الردود التي قدمتها الأرجنتين وبيلاروس والاتحاد الروسي استجابة لكل من قرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٤ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٢ في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة عشرة (A/HRC/15/43).

ثانياً - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠]

٣ - كررت الحكومة موقفها الرافض لجميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. ونوّهت الحكومة إلى ما يعتريها من قلق بشأن التشريعات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة القانون المعنون "قانون مساءلة سوريا وإعادة الأمور إلى نصابها في لبنان". وتعتبر الحكومة هذا القانون بمثابة انتهاك للقانون الدولي يؤثر سلباً على ممارسة سورية لحقوقها، بما فيها الحق في التنمية.

٤ - وأشارت الحكومة إلى أن موقفها بشأن هذا الموضوع يحظى بدعم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على حد سواء. ونوّهت الحكومة إلى أن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعتبران أن القانون المشار إليه أعلاه يشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة، وأنه يعدّ سابقة سلبية في العلاقات بين الدول المستقلة وذات السيادة.

ثالثا - التحليل

٥ - فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٤، عرضت أربع دول وجهات نظرها بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وصاغت أكثرية الدول ردودها مستندة في ذلك إلى متطلبات القانون الدولي. وأكدت جميعها اعتراضها على استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. واقترحت إحدى الدول إما إنشاء آلية في إطار مجلس حقوق الإنسان، تتولى رصد تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، أو أن تجري عملية الرصد من خلال هيئات الأمم المتحدة المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان. وأعربت إحدى الدول عن قلقها حيال أحد القوانين الوطنية التي تطبقها دولة أخرى، واعتبرتها مثالا للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي.